



usmlo.org

صوت الثورة

بأعمال كل
البلدان، إخدموا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسيّة اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

أوباما في أكاديمية وست بوينت

تطبيع متزايد للتدخل والإلحاق الأمريكيين

بلدان أخرى وذلك بالتعاون مع دبلوماسيين أمريكيين لضمان أن يخضع "التعاون" في البلدان الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية للمقتضيات الأمريكية. وذلك أيضاً من خلال الإلتفاف على الحكومات والعمل مباشرة مع المنظمات والشبكات غير الحكومية والأفراد العاديين. يعمل أوباما على تمويل ومأسسة هذا المسعى، لاسيما صندوق الشراكة لمحاربة الإرهاب والذي رصد له 5 مليارات دولار "للتدريب ولبناء القدرات وتشجيع مشاركة الدول في جبهة [محاربة الإرهاب]." كما دعا إلى توسيع حلف النيتو خارج "حدود أوروبا."

[التتمة على الصفحة الثانية](#)

ألقى الرئيس أوباما خطاب التخرج في أكاديمية وست بوينت العسكرية يوم 28 مايو/أيار، وهو ما وصف بأنه خطاب مهم عن السياسة الخارجية. كما كان متوقّعا، أكد أوباما بأن الولايات المتحدة ستواصل استخدام القوة العسكرية حول العالم والعمل على الحفاظ على إمبراطوريتها العالمية. ودافع على نحو متكرر عن الحروب الأمريكية الإجرامية وتدخلها حول العالم وهجمات طائراتها المقاتلة من دون طيار، قائلاً بأن الولايات المتحدة ستصرف بشكل أحادي "ولا حاجة لها أن تطلب الإذن من أحد."

إلا أن أوباما أكد أيضاً على استخدام الجيش لأغراض "تدريبية" و "تطويرية" حول العالم من خلال العمل مباشرة مع جيوش

السوريون يؤكدون حقهم بتقرير المصير

الانتخابات الرئاسية السورية وأزمة الشرعية الإمبريالية

مراسل صوت الثورة في سوريا

أشرف على العملية الانتخابية، فقد شارك 11,634,412 في الانتخابات من أصل 15,845,575 ممن يحق لهم التصويت فوق سن الثامنة عشرة بنسبة 73.42%. من بين المقترعين الكثير من المهجرين داخلياً وخارجياً والذين يتقدر عددهم بنحو ثلث عدد السكان. إلا أن أغلب الناشرين السبعة ملايين هم من اللاجئين الداخليين. كما تضمن رقم المشاركين السوريين المغتربين الذين إنتخبوا في سفاراتهم في البلدان التي لم يتم منع الإقتراع فيها مثل الولايات المتحدة وكندا.

[التتمة على الصفحة الثالثة](#)

حسب معايير الولايات المتحدة، تسمي أية إنتخابات جيدة إن حقتت توقعات ورغبات الإمبريالية. إلا أن سوريا تابعت مسار جهود شعبها ووقفهم ضد التدخل الإمبريالي والديمقراطية على النمط الأمريكي بتنظيمها إنتخابات رئاسية كانت محطة في نضال السوريين المستمر في مقارعة الإمبريالية. كما أظهرت هذه الإنتخابات أزمة الشرعية التي تواجه الولايات المتحدة والتي لا تستطيع حروبها وإحتلالاتها وإطلاق العنان للإرهابيين ثني المقاومة و إصرار الشعوب على تأكيد حقوقهم.

الشرعية الإمبراطورية والشرعية الشعبية
بحسب المحكمة الدستورية العليا، وهي الجهاز القضائي الذي

ضربات جوية بطائرات من دون طيار، ولا يجب عندها التردد في مسألة حماية شعبنا. وسيعمل أوباما على "توسيع أدوات" التدخل والإلحاق بما فيها إستعمال جيوش وحكومات الدول الأخرى دعماً للولايات المتحدة في "المسائل الدولية مثار القلق". وأضاف: "علينا تطوير إستراتيجية توسع من حضورنا من دون إرسال قوات عسكرية قد تتهك جيشنا أو تسبب استياء محلياً. نريد من شركائنا محاربة الإرهابيين إلى جانبنا وتمكين هؤلاء الشركاء لهو جزء مهم مما حققناه وما نعمل على تحقيقه حالياً في أفغانستان."

صندوق الشراكة لمحاربة الإرهاب

يستخدم أوباما أفغانستان كمثال عن ماهية هذا الشراكات فيقول: "تم تدريب مئات الألاف من أفراد الجيش والشرطة الأفغانية". ويضيف بأن درس أفغانستان هو "بأن جيشنا أمسى الداعي الأقوى إلى الدبلوماسية والتنمية". إلا أن التاريخ يشير إلى خلاف هذا: ليس الأمر عبارة عن تنمية خدمة لمصالح الشعوب، بل تدمير وهيمنة من قبل الولايات المتحدة وخدمة لتكتلاتها الإحتكارية. أما القوات التي يتم تدريبها فهي سائرة على خطأ الجيش الأمريكي كقوة قمعية ضد الناس وليس كقوة تنموية. وستبقى الولايات المتحدة كذلك على نحو 100,000 من جنود الإحتلال في أفغانستان لسنتين إضافيتين على الأقل.

لا يتطرق أوباما إلى الموت والتدمير والعنف الهائل الذي قامت به حروب العدوان الأمريكية الغير قانونية ضد العراق وأفغانستان. كما لا يتطرق إلى مسؤولية الولايات المتحدة دفع التعويضات وتحمل مسؤولية جرائمها بما فيها قتل المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية وتسميم البيئة والبشر بالمواد السامة والمشعة بالإضافة إلى المشاكل الصحية الخطيرة التي مني بها شعبي العراق وأفغانستان. مقابل صمته عن هذه الأمور، يتحدث أوباما عن خطط الولايات المتحدة للمزيد من مأسسة التدخل والإلحاق حول العالم.

ويقول أوباما أيضاً: "يسمح وجودنا المخفض على الأرض التعامل بفعالية أكبر مع التهديدات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي وقت سابق من هذا العام طلبت من طاقم الأمن القومي تطوير خطة لشبكة من الشراكات تمتد من جنوب آسيا إلى منطقة الساحل في أفريقيا. لذا أدعو الكونغرس اليوم لهذا الغرض إلى دعم صندوق جديد للشراكة في مواجهة الإرهاب في حدود 5 مليارات دولار بما يساعدنا على تدريب وبناء القدرات وتشجيع مشاركة الدول في جبهة [محاربة الإرهاب]. كما ستمنحنا هذه الموارد المرونة في تحقيق المهام المختلفة بما فيها تدريب القوات الأمنية اليمينية في مواجهتها مع القاعدة ومساندة قوة متعددة الجنسيات للحفاظ على السلام في الصومال والعمل مع شركائنا الأوروبيين على تدريب قوة أمنية وحرس حدود فاعلين في ليبيا وتسهيل العمليات الفرنسية في مالي."

وأضاف بأن الولايات المتحدة ستستمر بتمويل القوات التي تمارس العنف في سوريا وستزيد من تدخلها في الأردن ولبنان وتركيا العراق مع العمل بأن يقوم هؤلاء "بتسديد إسهاماتهم على نحو عادل". يستطيع أوباما بحكم موقعه كرئيس أن يباشر

التصرف أحادياً والشراكات

وبشكل يعكس يأس الولايات المتحدة لعدم قدرتها على إحتواء نضالات شعوب العالم وغطرستها، قال أوباما: "لم يسبق للولايات المتحدة أن تمتعت بهذا الحجم من القوة بالنسبة لباقي العالم من قبل. ومن يدعي خلاف ذلك - أنها في إنحدار أو أنها تتقد موقعها كقائدة للعالم - يخطئ بقراءة التاريخ أو يسيئ الموضوع من وجهة نظر أيدلوجية. في الواقع، ليس لجيشنا من نظير ... ولا غنى عن الولايات المتحدة وسيبقى الأمر كذلك. صح هذا في القرن المنصرم وسيصح في القرن المقبل."

وقال في سياق تعقيبه على الخلاف الدائر حالياً في الدوائر الحاكمة عن كيفية تحقيق الولايات المتحدة مشروعها الإمبراطوري، طرح أوباما نقيضين: إما التدخل العسكري الدائم أو الإنعزالية، وقد عمق أوباما في وسطهما.

"على الولايات المتحدة أن تكون في موقع القيادة عالمياً على الدوام، وهو ما لا يقبض لأي أحد آخر. وسيكون الجيش الذي التحقتم به عمود هذه القيادة الفقري. إلا أن الفعل العسكري الأمريكي لا يمكن أن يكون الجزء الوحيد أو الأساسي لهذه القيادة على إختلاف الظروف. فامتلاكنا للمطرقة الأفضل لا ينبغي أن يعني بأن كل مشكلة نواجهها هي مجرد مسمار."

ثم أكد إستعداد الولايات المتحدة التحرك عسكرياً بشكل أحادي وإستباقي:

"دعوني أولاً التأكيد على مبدأ طرحته في بداية رئاستي: سنتلجأ الولايات المتحدة، أحادياً إن تطلب الأمر، إلى القوة العسكرية في حال إستلزمت مصالحها الحيوية ذلك ولدى تعرض شعبنا وسبل عيشنا للخطر وعندما تحيق الأخطار بأمن حلفائنا. في مثل هذه الظروف علينا طرح أسئلة صعبة عما إذا كانت أفعالنا متناسبة وفعالة وعادلة. للرأي العام الدولي أهمية، إلا أنه لا ينبغي للولايات المتحدة طلب الإذن لحماية شعبنا ووطننا وطريقة عيشنا.

"أما في حال عدم تشكيل المشاكل الدولية تهديداً مباشراً لنا، عندما تنشأ الأزمات التي تترك ضميرنا وتدفع بالعالم إلى منزلق خطير لكنه لا يشكل تهديداً مباشراً لنا، عندها تكون شروط إنتهاج العمل العسكري أكثر صرامة. حينها لا ينبغي التحرك عسكرياً بمفردنا بل علينا دفع حلفائنا وشركائنا للقيام بعمل جماعي. علينا توسيع أدواتنا لتشمل الدبلوماسية والتنمية والعقوبات والعزل واللجوء للقانون الدولي والعمل العسكري الجماعي إن كان ضرورياً وفعالاً."

ينطوي العمل العسكري الجماعي على توسيع دور حلف النيتو، وعن هذا قال أوباما: "إن حلف النيتو هو أقوى تحالف عرفه العالم. إلا اننا نعمل حالياً مع حلفائنا في النيتو لتنفيذ مهام جديدة داخل حدود أوروبا، حيث ينبغي أن نطمئن حلفائنا في شرق القارة، ولكن خارجها أيضاً حيث يحتاج أعضاء الحلف إلى مجابهة الإرهاب والتصدي للدول الفاشلة وتدريب شبكة من الشركاء."

تدل هذه الملاحظات وسواها بما لا ليس فيه أن الولايات المتحدة ستعتمد إلى التحرك عسكرياً بمفردنا بإستخدام الطائرات بدون طيار والقوات الخاصة. فكما قال أوباما: "قد تدعو الحاجة إلى

بتأسيس هذه الشراكات وبرامج التدريب والتطوير وسواها من أشكال التدخل والضم من دون الحاجة إلى المليارات الخمسة من الكونغرس ومن المتوقع أن يحصل عليها، كما هو جلي في أفريقيا.

يتوسع أوباما في الحديث عن خطته مأسسة التدخل حول العالم فيقول مخاطباً طلاب المدرسة العسكرية بأن الجيش "سيكون جزءاً من فريق يتجاوز قطعكم العسكرية وربما القوات المسلحة لأنكم في سياق خدمتكم ستعملون كفريق واحد مع دبلوماسيين وخبراء تنمية. ستتعرفون على حلفاء وستدربون شركاء. وسوف تجسدون ما معنى أن تفقد الولايات المتحدة العالم." سيعمل هذا الفريق على تأسيس تحالفات ليس فقط مع حكومات بل مع أناس عاديين.

على هذا النحو، يتم إقصاء السيادة كلياً ويُجاز ويروج إستعمال القوات العسكرية في كافة مناحي الحياة. يتم أيضاً إستبدال العلاقات بين الحكومات بعلاقات عسكرية تقرر بموجبها الولايات المتحدة من يتم تمويلهم ودعمهم. وهو جلي في سوريا مثلاً حيث أدت محاولاتها تغيير النظام هناك إلى كم هائل من الفوضى والموت والمعاناة. وهي شبيهة بأفعالها في فنزويلا لإطاحة الحكومة هناك بداية في عهد الرئيس الراحل هوغو تشافيز والآن ضد الرئيس المنتخب مادورو.

بعض "الناس العاديين" الذين يفكر أوباما بتمويلهم وتسليحهم هم "المعارضة" و "الثوار" على هيئة منظمات غير حكومية ومؤسسات تربوية وخلافها. يهدف أوباما إلى تحويل مكتب الرئيس إلى آلة عسكرية تقوم بعسكرة كافة جوانب الحياة في مختلف مناطق العالم. لن يكون هناك فرصة لنقاش يطرح دور الجيش في التنمية أو فيما ستخضع الدبلوماسية وسواها من آليات التدخل الأمريكي للجيش، فالأخير سيتحكم بكافة الجبهات.

تحذير للكونغرس

يقول أوباما أيضاً بأن الجيش وليس الدوائر الإستخبارية ستضطلع بالمسؤولية الأكبر فيما يتعلق بتفسير أفعال الولايات المتحدة للشعب: "علينا التحلي بشفافية أكبر بخصوص أسس عملياتنا ضد الإرهاب وطريقة تنفيذها. ينبغي أن نكون قادرين على شرحها للعموم، سواءً تعلق الأمر بعمليات لطائرات من دون طيار أو برامج تدريب شركائنا. سأعتمد وعلى نحو أكبر على الجيش كجهة أساسية مسؤولة عن تزويد الشعب بمعلومات

عن الجهود التي نقوم بها. قامت دوائرنا الإستخبارية بعمل رائع وعلينا الإستمرار بحماية مصادرها ووسائلنا. ولكن إن لم نستطع شرح جهودنا بوضوح للشعب، يُملأ الفراغ الناجم ببروغاندا الإرهابيين وشكوك المجتمع الدولي وتتناكل حينها شرعيتنا في أعين شركائنا وشعبنا وتُضعف آليات المحاسبة داخل حكومتنا."

يعكس أوباما بكلامه هذا الصراعات الحالية داخل الدوائر الحاكمة مع تمركز السلطات في مكتب الرئيس وتنافس من يعمل خارجه على مصادر أخرى للسلطة مثل وكالة الإستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي. يتم إقصاء دور الكونغرس تقرير استخدام القوة العسكرية على نحو أكبر نتيجة شبكة الشراكة لمحاربة الإرهاب. ويريد أوباما أيضاً الحد من دور وكالة الإستخبارات المركزية والأجهزة الإستخبارية الأخرى المستقلة عن الجيش بما فيها إعطاء الجيش وقيادة عمليات القوات الخاصة المشتركة سيطرة أكبر على الحرب بطائرات من دون طيار.

يستغل أوباما الإستياء الشعبي الكبير من وكالة الأمن القومي والأجهزة الأخرى وإنعدام شرعيتها لإذكاء الغضب تجاهها وحرفه عن الجيش والذي يصور كالأقوى في العالم وكخير تمثيل للهوية الأمريكية.

ويبين أيضاً بأنه سيتم استخدام القوة العسكرية الأمريكية والشراكات داخل وخارج الولايات المتحدة. وهو تحذير ليس فقط للكونغرس بل للناس عموماً كي يخضعوا لإرادة الجيش وقائده العام.

بدلاً من الإقدام على إنهاء جرائم الحرب العدوانية والتدخل الأمريكية، يعمل أوباما على ضمان تأسيس آلية عسكرية مرنة قادرة على التحرك الأحادي وتنفيذ عمليات جوية من دون طيار وفرض أملاءات التنمية الاقتصادية والسياسية أياً كان في العالم. وهو منزلق خطير سيؤدي حتماً إلى المزيد من الحروب والدمار. يطالب الشعب الأمريكي وشعوب العالم متحدين بإعادة كافة القوات الأمريكية للوطن الآن! تريد هذه الشعوب توجهاً جديداً للعلاقات الدولية قائم على الإحترام والمنفعة المتبادلتين وليس على التدخل والإلحاق. يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية أن تساهم في السلام العالمي فقط بإعتمادها موقف: للدفاع عن حقوق الجميع في الوطن وفي الخارج!

سوريا - تسمية الصفحة الأولى

للإقتراع بأعداد كبيرة مما أدى إلى شل حركة السير على الطرقات السريعة المؤدية إلى مجمع السفارة السورية في بيروت. وهو ما فاجئ حتى العاملين في السفارة حيث تم تمديد ساعات الإلتخاب. وكان الوضع شبيهاً في السفارة السورية في عمان، الأردن، حيث تعيش أعداد كبيرة من النازحين. في داخل سوريا تم أيضاً تمديد وقت الإقتراع نظراً لإقبال الناخبين.

احتفى الناخبون في مناطق عدة من البلد بيوم الإلتخاب بتنظيم مسيرات وحلقات راقصة وإيضاً بإطلاق النار، وهو طقس شائع في العديد من دول المشرق وأصبح أكثر شيوعاً في سوريا منذ بداية الأزمة. كما وقف العديد ليتم إلتقاط صورهم مع الحبر الإلتخابي الشبه الدائم على أصابعهم. باعتبار العديدين، تميزت الإلتخابات بالأهمية كونها

راقب الإلتخابات مراقبون من 32 بلداً بما فيها الولايات المتحدة وكندا وكوبا وبوليفيا والإكوادور ونيكاراغوا وفنزويلا والهند وإيران والعراق والباكستان وروسيا وجنوب أفريقيا وأوغندا وزيمبابوي وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأصدر المراقبون بياناً أكدوا فيه على أن الإلتخابات كانت حرة وعادلة وقانونية.

حصل الرئيس المنتهية ولايته بشار الأسد على 88.7% من الأصوات في حين إقترع 4.3% و3.2% للمرشحين حسان النوري وماهر الحجار على التوالي. فيما كانت 3.8% من أوراق الإقتراع لاغية أو فارغة.

إقترع سوريو الخارج أولاً في 43 سفارة سورية حول العالم. تدفق السوريون المقيمون في لبنان، حيث يعيش 1.1 مليون لاجئ سوري،

وكندا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وتركيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

ليست الولايات المتحدة في موقع يؤهلها الوعظ بالديمقراطية وهي من قامت بتخطيط وتنفيذ الانقلابات وفرضت عقوبات وأنظمة حصار إجرامية وغير قانونية، وهي التي منعت وقوضت تصويت الأفرقة الأمريكيين فيها وهي التي مولت و دعمت حملات زعزعة استقرار وتفكيك الدول حول العالم.

محاولة وصم المقاومة السورية بـ"اللاشرعية" من قبل الولايات المتحدة

الجانِب الأخير من الزعم بلاشرعية الانتخابات السورية هو التتكر لثبات السوريين في وجه العدوان الإمبريالي وأحباطهم العديد من المحاولات لنزع السيادة السورية ومنها إطلاق يد الجماعات الإرهابية الوهابية تحت راية "تغيير النظام" و "التدخل الإنساني." المقاومة بالنسبة للولايات المتحدة هي "اللاشرعية" والحال نفسه ينطبق على أي مشروع بناء وطني يسعى لتحقيق الإستقلال السياسي والإقتصادي، سواءً كان في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط.

في المقابل، تشير أعمال الولايات المتحدة إلى أن تدريب الإرهابيين وتمويلهم لإرتكاب جرائم شنيعة بحق السوريين هو "شرعي." و"شرعي" أيضاً تجنيد "جهاديين" من 87 دولة لتدمير سوريا و "جانز" أيضاً إستهداف المشافي ومحطات توليد وتوزيع الكهرباء والطرق السريعة والبنى التحتية. هذه كلها جرائم النظام الأمريكي.

"شرعي" أيضاً في أعين الإمبرياليين محبي حقوق الإنسان تفكيك أكثر من 10,000 مصنع في حلب، العاصمة الصناعية لسوريا، ونقلها إلى تركيا، العضو الأساسي في حلف الناتو. حتى أن الإتحاد الأوروبي رفع جزئياً العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا لإعادة توريد النفط من الحقول التي تسيطر عليها الجماعات المرتبطة بالقاعدة ويقال بأن العوائد المهمة الناتجة تم استخدامها لتوسيع وتمويل المذابح التي يقوم بها الإرهابيون في سوريا والآن مرة أخرى في العراق.

وفق التقديرات الحالية، تقلص حجم الاقتصاد السوري بأكثر من 45% وتفشت البطالة بين نصف السكان تقريباً. زاد عدد الذين يعانون من الفقر ليصل إلى 8 مليون ويعيش 4.4 مليوناً في حالة من الفقر المدقع. وبحسب المركز السوري لأبحاث السياسات، يمكن تشبيه الأثر الإقتصادي للحرب بـ"تدمير شبه كامل للصناعة." من وجهة نظر الإوليغارشيات الإمبريالية الدولية، يمكن تبرير هذا التدمير المنهجي لدولة سيدة لكنه يتم تجريم المقاومة أو أية مشاريع شعبية مقارعة للهيمنة. يهدف "حق الحماية" وهو من مبادئ عقيدة أوباما الأساسية، إلى إزاحة حق السيادة وهو مبدأ مركزي في تنظيم علاقات الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. السيادة وتقرير المصير هما من الحقوق الجماعية المعترف بها دولياً التي منحها ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء وترسخت كمبادئ قانونية نتيجة الإنتصار على النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية ومطالب الشعوب بالحيولة دون المزيد من الحروب والعمل على توسيع وعصرنة الديمقراطية.

تعمي عجرفة الإمبرياليين عن حقيقة أن الدول السيدة والمستقلة تجري انتخاباتها ليس إرضاءً للآخرين، أي مسرحية ترضي الإمبرياليين، بل تدعو هذه الدول شعوبها إلى التصويت كتعبير عن حق تقرير المصير ودفاعاً عن السيادة. تعمل الولايات المتحدة على إنهاء هذا التحدي وهي لا تتردد كما تشير الأمثلة العديدة من حول العالم أن تحاول تجزئ الشعوب على أسس إثنية ووطنية أو من خلال حروب بالوكالة أو عن الطريق الإستعمار والتدمير المباشرين.

يرفض السوريون خطط أوباما للمزيد من الفوضى والدمار والحروب. إن البرنامج الذي يوحد نضال السوريين في مواجهة العدوان والتدخل الإمبرياليين هو حق السيادة وتقرير المصير. وليس الإنتخاب الذي شاركوا فيه إلا وجهاً واحداً فحسب من وجوه هذا النضال.

الأولى منذ عام 1953 يتعدد فيها المرشحين. إلا أنه وفق أحد المرشحين، فإن الإنتخابات لم تكن معركة بي المرشحين بل بين سوريا وأعدائها.

يمكن القول بأن مشهد الطوابير الطويلة من المقترعين السوريين بدت للعديد من الغربيين على درجة غريبة إستخدام الهنود في العصور الوسطى أوراق النخيل كأوراق إقتراع لإنتخاب مجالس القرى في مقاطعة تاميل نادو. إن كانت روما وأثينا تمثلان نموذجاً للإنتخابات في العصور ما قبل الحديثة، ينبغي أن تكون الإنتخابات الغربية وتلك القائمة على شاكلتها المثال الواجب إتباعه في العصر الحالي. "ذرية ديمقراطية" تعاند أي إقطاع، على نحو ما يهزج به الخطاب المسيطر.

الزعم الإمبريالي بالإنتخاب القسري

رغم نسبة الإقتراع المرتفعة وحجم التأييد الشعبي الواسع، رفضت الولايات المتحدة الإنتخابات على أنها "غير شرعية" و "مزورة" و"فضيحة." بزعمها هذا لا تجانب الولايات المتحدة كيف تفسر مسألة الشرعية: ليس كمفهوم جوهري يتأتى عن مبادئ السيادة وتقرير المصير، بل كهيئة يمنحها الإمبرياليون لمن يقررون أنه يستحقها.

وصم الإنتخابات باللاشرعية ثلاثي الأبعاد. هناك أولاً الزعم بلاشرعية الإنتخابات بسبب رقابة الحكومة للصيقة عليها ولأنه تم إجبار الناس أو إرهابهم للمشاركة في العملية الانتخابية. لم تغطي وسائل الإعلام الإمبريالية التندق الشعبي على الإقتراع في لبنان على سبيل المثال وهي إختارت إما التجاهل أو تصوير طوابير المنتخبين كحفلة جنون عامة تغيب معها قدرة الفرد على التصويت منطقياً. من الواضح أن وسائل الإعلام هذه لم تعر أي إهتمام لإستحالة إجبار أعداد الناخبين الكبيرة داخل البلاد وخارجها في السفارات الثلاث والأربعين من قبل أجهزة الأمن السورية.

من الأمور الأخرى التي تم تجاهلها أن ليس كل من إقترع كان مؤيداً للأسد. فالعديد كان من صفوف المعارضة في مراحل الأزمة الأولى ممن رفضوا لاحقاً تحول الأمر إلى حرب إمبريالية بالوكالة ضد الدولة والشعب السوريين باسم "تغيير النظام." صوت هؤلاء للتأكيد على تأييدهم لسيادة وإستقلال بلدهم. فالأهم كان الإنتخاب لتحدي أفعال وتهديدات الولايات المتحدة و عنف من تدعمهم من الإرهابيين وهو ما عبر عنه قصفهم لبعض مراكز الإنتخاب.

بمعنى آخر، إنتخب الناس لصالح الدولة السورية ضد تدخل الإمبريالية الأمريكية وأجرائها العرب الرجعيين. تم وصم الإنتخابات "باللاشرعية" رغم المشاركة الواسعة بنسبة 73.42%. قارن اي هذا الرقم بحجم المشاركة بالإنتخابات الرئاسية المصرية - 46.5%. رحب نظام أوباما وحلفاء الولايات المتحدة بالإنتخابات المصرية بحرارة لكنهم نددوا ورفضوا الإنتخابات السورية بالمقابل. لا حاجة للإهتمام بخطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان المحتفى به إن تعلق الأمر بالجيش المصري.

إجراء الإنتخابات في ظل الحرب

من أبعاد "اللاشرعية" الأخرى إجراء الإنتخابات مع إحتدام الحرب وهو ما كرره الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً. إلا أنه تم إجراء الإنتخابات العراقية العامة في 2005 والإنتخابات الأفغانية الرئاسية عام 2004 ليس فقط في خضم المعارك بل أيضاً تحت الإحتلال الكولونيالي. اعتبرتهما الولايات المتحدة محطات فارقة على طريق تمكين السكان المحليين من إستلام زمام أمورهم وليبلغوا سن الرشد الديمقراطي. تذكر هذه السردية بالتوصيفات الإستعمارية العنصرية المتخلفة للشعوب المستعمرة كمجموعات ضعيفة ينقصها الرشد وبحاجة للإستعمار.

بلغة عقيدة أوباما، يترجم الزعم بأنه "لا يحق لسوريا إجراء الإنتخابات في خضم الحرب" إلى "لا حق لسوريا بأن تكون دولة ذات سيادة." طبق هذا الإملاء من قبل الدول التي منعت السوريين من الإنتخاب في السفارات السورية على أراضيها كالولايات المتحدة

